الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/53/31
5 January 1999

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٣٣ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة الى لجنة رئيسية (A/53/L.38 و Add.1)]

٣١/٥٣ - دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها الصلات التي لا تنفصم بين المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١]، والأسس التي يقوم عليها أي مجتمع ديمقراطي،

وإذ تشير إلى إعلان مانيلا[٢] الذي اعتمده المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة[٣] في حزيران/يونيه ١٩٨٨،

وإذ تضع في اعتبارها التغيرات الرئيسية التي تحدث على الساحة الدولية وتطلعات جميع الشعوب إلى قيام نظام دولي يستند إلى المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع والمبادئ الهامة الأخرى مثل احترام الحقوق المتساوية وتقرير

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) A/43/538، المرفق.

(٣) كان يسمى حينئذ المؤتمر الدولي للديمقراطيات المستعادة حديثا.

المصير للشعوب، والسلام، والديمقراطية، والعدالة، والمساواة، وسيادة القانون، والتعددية، والتنمية، وتحسين مستويات المعيشة، والتضامن،

وإذ تشير إلى قرارها ٣٠/٤٩ المؤرخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، الذي سلمت فيه بأهمية إعلان ماناغوا[٤] وخطة العمل[٥] اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في تموز/يوليه ١٩٩٤، وكذلك قراراتها ١٣٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ٣١/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، و ١٨/٥٢ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة المعنونة "استعراض مرحلي وتوصيات"، التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعنـــي بالديمقراطية والتنمية، الذي عقد في بوخارست في الفتـرة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧[٦]، والتي جرى فيها توجيه مبادئ توجيهية ومبادئ وتوصيات إلى الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والبلدان المانحة والمجتمع الدولي،

وإذ تلاحظ بصفة خاصة التوصيات التي وردت في تلك الوثيقة والموجهة إلى منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المالية الدولية[٧]،

وإذ تحيط علما مع الارتياح بما ُنظّم من حلقات دراسية وحلقات عمل ومؤتمرات في عام ١٩٩٨ بشأن عملية إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد، وما يجري التخطيط لتنظيمه تحت رعاية المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة،

وإذ تحيط علما بالآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء أثناء مناقشة هذه المسألة في دوراتها التاسعة والأربعين، والخمسين، والحادية والخمسين، والثانية والخمسين، والثالثة والخمسين،

وإذ تضع في اعتبارها أن أنشطة الأمم المتحدة التي ُيضطلع بها دعما لجهود الحكومات في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها إنما تبذل وفقا للميثاق وبناء فحسب على طلب محدد من الدول الأعضاء المعنية،

---

(٤) A/49/713، المرفق الأول.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٦) A/52/334، التذييل.

(٧) المرجع نفسه، الفرع الرابع.

وإذ تضع في اعتبارها أيضا أن الديمقراطيـة والتنمية واحتـرام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا، وأن الديمقراطية تقوم على إرادة الشعوب التي تعرب عنها بحرية من أجل تحديد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها، وعلى مشاركتها الكاملة في كافة مناحي حياتها،

وإذ تلاحظ أن عددا كبيرا من المجتمعات اضطلع مؤخرا بجهود كبيرة لتحقيق أهدافه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال إرساء الديمقراطية وإصلاح اقتصاداته، وهي مساع تستحق من المجتمع الدولي أن يدعمها ويعترف بها،

وإذ تحيط علما مع الارتياح بأن المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة سوف يعقد في كوتونو، بنن، في عام ٢٠٠٠،

وإذ تؤكد أهمية الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية من أجل عقد المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام[٨]، الذي يركز بصفة خاصة على سبل ووسائل مبتكرة لتمكين المنظمة من الاستجابة بفعالية وعلى نحو متكامل لطلبات الدول الأعضاء الحصول على المساعدة في ميدان الحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام[٨]؛

٢ - **تعرب عن تقديرها** للأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة، وللملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير فيما يتعلق ببناء ثقافة سياسية من خلال احترام حقوق الإنسان، وتعبئة المجتمع المدني، وتقديم المساعدة الانتخابية، وعن طريق وسائط إعلام حرة ومستقلة، وتعزيز سيادة القانون، وتحسين عملية المساءلة والشفافية ونوعية إدارة القطاع العام والهياكل الديمقراطية للحكم؛

---

(٨) A/53/554.

٣ - تدعو الأمين العام، والدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، إلى مواصلة الإسهام بنشاط في عملية متابعة المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية[٩]؛

٤ - تثني على الأمين العام، ومن خلاله على منظومة الأمم المتحدة، لما اضطلع به من أنشطة، بناء على طلب الحكومات، لدعم جهود توطيد الديمقراطية؛

٥ - ترحب بالتدابير المتخذة داخل المنظمات التابعة للجنة التنسيق الإدارية من أجل تنسيق ما تقوم به من أعمال في ميدان إرساء الديمقراطية؛

٦ - ترحب أيضا بالأعمال التي قامت بها آلية متابعة المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية؛

٧ - تعترف بأن للأمم المتحدة دورا هاما تؤديه في تقديم الدعم المناسب والمتماسك، وفي أوانه، للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل إرساء الديمقراطية ضمن سياق جهودها الإنمائية؛

٨ - تؤكد أن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة يجب أن تكون متفقة مع ميثاق الأمم المتحدة؛

٩ - تشجع الأمين العام على مواصلة تحسين قدرة المنظمة على الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء من خلال تقديم الدعم المتماسك والكافي للجهود التي تبذلها بغية تحقيق هدفي الحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية؛

١٠ - تشجع الدول الأعضاء على تعزيز إرساء الديمقراطية وعلى بذل المزيد من الجهود لتحديد ما يمكن اتخاذه من خطوات لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

---

(٩) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

١٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين البند المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة".

الجلسة العامة ٦٧
٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨